

بقتله بعد قطعه لاقطعة بعد جلد ان غاب
مستحق ثلثه وكذلك من خضر وقال المجلول
القطع في الاصح واذا اخر مستحق النفس
حقه جلد فاذا برى ولو اخر مستحق
طرف جلد وعلى مستحق النفس الصبر
حتى يستوفي الظن فان باءه قتل
فالمستحق الطرف دية ولو اخر مستحق
الجلد فالقياس صبر الآخرين ولو اجتمع
حدود الله تعالى قدرا لاخف والاخف
او عقوبات الله تعالى ولا دمين قدم
حد قذف على زانية والاصح نقد يمه

على حد شرب وإن القصاص مثلاً

٢٠٢

الخطا يقدم الزنا كتاب

الشرب كل شراب اسكر كثير محرم

قليل وجد شارب الاصبيا او مجنوناً

وحريراً ودمياً وموجراً وكذا من على

شربه على المذهب ومن جهل كونه

خمر الخمر ولو قرب اسلامه فقال

جهلت عن مهالم يحد وجهك الحد

حد يحد بددي خمر لا يحد عن

دقيقه بها ومعون عن فيه وكذا حقه

وسقوط في الاصح ومن غص بلقمة

اساعها بخمر ان لم يجد غيرهما الاصح
فحرمها للدواء وبعطش وحدث الجرح
اربعون ودرقيق عشرين بسوط
او ايتدا وفعالي واطراف ثياب وقل
يتعين سوط واوزاي الامام بلوغه
ثمانين جاز في الاصح والزيادة فقيرا
وقيل حد و يحد باقرار او شهادة
رجلين لا بترج خمر وسكر وفيما ويكفي
في اقرار وشهادة شرب خمر او قيل
يشترط وهو عالم به مختار ولا يحد حال
سكر وسوط الحد فدين قضيب

وَيَعِدُّ أَوْ يُطَبِّقُ وَيَأْبَسُ وَيَقْرَأُ عَلَى
الْأَعْضَاءِ إِلَّا الْمَقَاتِلَ وَالْوَجْهَ قِيلَ
وَالرَّاسَ وَالْأَشْدِيدَ وَلَا تَجُزُّ ثِيَابَهُ
وَيُؤَالِي الضَّرْبَ بِحَيْثُ يَحْصُلُ زَجْرٌ
وَيُتَكَلَّمُ بِأَعْزَافٍ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ
لَا حُدُودَ وَلَا كِفَايَةَ بِحَيْثُ أُضْرِبَ
أَوْ صَفِيَ أَوْ تَوَبَّخَ وَبِحَيْثُ أَلَامَ فِي
جَنْبِهِ وَقَدَرٍ وَقِيلَ إِنَّ تَعْلُقَ بَادِي
لَمْ يَكُنْ تَوَبَّخٌ فَإِنْ جُلِدَ وَجِبَ نَقَصَ
فِي عِبْدٍ عَشْرِينَ جُلْدَةً وَخَيْرٌ عَنْ
أَرْبَعِينَ وَقِيلَ عَشْرِينَ وَيَسْتَوِي فِي

هذا جميع المعاصي في الاصح ولم يعط
مستحق حتى فلا تعزير في الامام في الاصح
او تعزير فله في الاصح كتاب
الصناعات وضمان الولاية له دفع كل صايل
على نفس او طرف او بضع او مال فان
قتله فلا ضمان ولا يجب الدفع عن ماله
ويجب عن بضع وكذا نفس قصدها
كافرا او بهيمة لا مسلم في الاظهر
والدفع عن غيره كمو عن نفسه
وقيل يجب قطعاً ولو سقطت
جرعة ولم تدفع عنه الا بكسرهما

فمن ما في الاصح ويدفع الصائل بالاض
فان يمكن بكلام واستتعاثه حرم
الضرب او بضرب بيد حرم سوط
او بسوط حرم عصا او يقطع عضو
حرم قتل فان اسكن حربا فله ذهاب
وجوبه وتحرير قتال ولو عضمت
خلفها بالاسهل من فك الحية فحر
شدقيه فان عجز فسلها فنذرت
استناده فهدد ومن نظر الى حرمة
في دنان ومن كره او شرب عذافه
تخفيف كحصاة فاعماه او اصاب

قرب عييه فخرجه فمات فهدر الله
عدم محرم ووجه الناظر فيمنع
واستار الحرم صل وانذار قبل مره
ولو عزرو لي وقال وندرج في علم
فمضمون ولو حذر مقدما فلا ضحا
ولو ضرب سارب بنعال و ثياب
فلا ضمان على الضميمة وكذا اربعون
سوطا على المشهور واكثر وجب
قسطه بالعدد وفي قول نصف دية
وجريان في قاذف جلد احدى العينين
واستقل قطع سلكة الامموفة لا خطر

فتركتها او الخطر في قطعها الكثر لا ب
ويحذر قطعها من صيني ومجنون مع
الخطر ان راد خطر الترك لا السلطان
وله السلطان قطعها بالخطر ونصد
حجامة طويمات بخاين من هذا فلا ضما
في الاصح ولو فعل سلطان بصبي منع
فدية مغلظة في ماله وبما وجبت خطاه
انام في حد وحكم فعلى عاقلته وفي قول
في بيت المال ولو حده بشاهدين فيانا
عبدان او ذمتين او مرهقين فان
قصر في اختيارهما فالضمان عليه ولا

فالفولان فان ختمنا عاقلة او بغير طلبة
فلا رجوع على الذميين والمحبين يوفق
الاصح ومن حتم او فصدادان لم يفتن
وقيل جلاد وضميرها امر الامام كما يشق
الامام ان جهل ظلمه وخطاه في الاثر
فالقصاص والضمان على المجلادان
لم يكن اكرامه وبحب ختان المرأة ليجز
من المحنة باعلا الفرح والرجل يقطع
ما يعطى حشفته بعد البلوغ ويتدب
تجبله في سابعة فان ضعف عن الجمال
اخر من ختنه في سن لا يحتمل له ليمه

قطب خاص الأول الذائفان احتمله وخفته
شرك فلا ضمان في الاضم ولجونه في مال
المختون فصل من كان مع دابة او ذوا
ضمن اذ لا فيها نفسا ومالا ليلا ونهارا
ولو بالث او دانت بطريق فتلف به
نفس او مال فلا ضمان ويحترق عمالا
يمتد كركص شديد في وحل فان
حالف ضمن ما تولد منه ومن حمل
حطبنا على ظهره او بهيمة فحلك بناء
فسقط ضمنه وان دخل سوقا فتلفت
نفس او مال ضمن ان كان زحاما فان

لم يكن وتمزق ثوب فلا الاثوب اعني
ومستدبر الهمة فيجب تنبيهه على
يضمنه اذا لم يقصر صاحب المال فان
قصره ان وضعه بطريق او عرضه
للذابة فلا وان كانت الدابة وحدها
فاتلفت زرعاً او غير زرع لم يضمن
صاحبها اولئلا ضمن الا ان لا يقطع
في ربطها او حضر صاحب الزرع
وتهاون في دفعها وكذا ان كان
الزرع في محوط له بابل تركه مفتوحاً
في الاصم ومن تلف طيراً او قطعاً

في عهد ذلك منها من نالها في الاصح
 ليلاقى بها من اولها في الاصح كتاب ٨٩
 الشريكان الجهاد في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل
 عين واما بعده فللكفار حالان احدهما
 يكونون ببلا دهم فرض كفاية اذا
 فعله من فيهم كفاية سقط المخرج
 عن الباقيين ومن فرض الكفاية
 القيام باقامة الحج وحل المشكلات
 في الدين وعلوم الشرع كتفسير
 وحديث والفروع بحيث يصلح

للقضاء وللأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر واجبا المكتبة كل عتة بالزينة
ودفع ضرر المسلمين كل شر يمكن
إطعام جايغ إذا لم يندفع بكونه
مالي وتحمل الشهادة وأداة الحرف
والصنائع وما تسم به المعاش والخراج
سلام على جماعة ويسن ابتداءه على
قاضى حاجة وأكل وفي ختام ولا جاز
عليهم ولا جهاد على صبي ومجنون وامرأة
ومريض وذى عرج بين واقطع
واقطع وأشل وعيد وعاد مراعاة

قتال كل عذر منع وجوب الحج منع
الجهاد الآخر بغير طريق من كتاب وكذا
من له عوص مسلمين على الصحيح والذ
المحال يحرم سفر جهاد وغيره الا باذن
عنه وما لم يخل لا قبل منع سفرا
نحو فقههم جهاد الا باذن ابي
ان كانا مسلمين لا سفر تعلم قد عمن
وكذا كفاية في الاصح فان اذن ابواه
والذين يترجموا وجميعا وجب الرجوع
ان لم يحضروا الصف فان شرع في
قتال حرم الانصراف في الاظهر الثاني

يدخلون بلدة لنا فيلزم أهلها الدفع
بالممكن فان أمكن فاجب القتال وجب
الممكن حتى على فقير وقلة مدبرين
وعبد بلا اذن وقيل ان حصل بقاء
بأحرار اشترط اذن سيده ولا يصح صد
دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ
قتل جونا لا سرفه ان يستسلم ومن هو
دون مسافة قصر من البلدة كاهلها
ومن يليهم قتل وان كفوا ولو اسروا
سلبا فالاصح وجوب النهوض اليهم
لخلاصه ان تو قعنا فصل يكن عزو

تغير اذن الامام او ناييه ويس اخذت
سرية ان يوم عليهم و ياخذ البيعة
بالنجاوت وله الاستطاعة بكفار تؤمن
هم من يكونون بحيث لو انضمت
من قتل الكفر قاتل مناهم بعين و ياذن
السادة من اهل حق اخوانه وله بذل
الاحبة والسلاح من ثوبت المال ومن
ناله ولا يصح استيجار مسلم للحقاد و يصح
استيجار ذمي للامام قتل و اغير و كون
لغاري قتل قريب و محرم اشد قلت
الا ان يجمعه ينسب الله و رسول الله صلى الله

عليه وسلم والله أعلم ولجرم قتل عيسى
ومجنون وامرأة وخشى مشكل وجل
قتل راهب واحير وشيخ واعلموا
لا قتال فيهم ولا راي في الاظهر فيهم
وتسبي نسائهم واقوالهم وتجاوز
حصار الكفار في البلاد والقلاع وامر
الماء عليهم ودمهم ينار في منجنيق
في غفلة فان كان فيهم مسلم اسير وانجس
جاز ذلك على المذهب ولو التعم
حرب فقتلوا بنساء وصبيان جاز
ر بهم وان دفعوا بهم عن انفسهم ولم

تدع صبر ورة الى ربيهم تركناهم والاحاد
رسيهم في الاصح ويحرم الانصراف عن
الضف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا
الامتعة القتال او متعيزا الى فئة
يستطيع بها وجوز الى فئة بعيدة في
الاصح ولا يشترك متعيز الى بعيدة
المحيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشترك
متعيز الى قريبه في الاصح فان زاد على
مثلين جاز الانصراف الا انه يحرم
انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد
صهبا في الاصح وتجويز المبارزين فان

طلبها كافراً استحب الخروج اليهم
تحسن ممن جرت نفسه وبأذن الامام
وتجوز ائلاف بنيهم وشجعهم لحاجة
القتال والظفر بهم وكذا ان لم يستج
حضوره النافان رجي نديت الترك
ويجوز ائلاف الحيوان الا ما يقتلون
عليه لدفعهم او ظفر بهم او غفنا وخفنا
رجوعه اليهم وغفران فصل لسان الكفا
وصبيانهم اذا استروا وقوا وكذا السيد
ويجوز ائلاف الامام في الاحرار والمكاملين
ويقتل الاخطا المسلمين من قتل ويقتل

وفداء باسرى او مال واسترقاق فان
خفي الاخط حسهم حتى يظهر وقيل
لا يسترف وثنى وكذا عرجى في قول
لو اسلم اسير عهم ذمه وبقي الجيار
في الجاني وفي قول يستعين الرق واسلام
كافر قتل طهر به بعصم ذمه وماله وصغار
ولذلك لا زوجته على المذهب فان استرق
انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان
بعد دخول اسطرت العدة فلعلها
يعتق فيها ويجوز ارقاق زوجة ذى
كذلك اعتقه في الاصح لا يعتق مسلم

وزوجه على المذهب واذا سبي رجل
او احدهما اتسع التكاليف ان كانا حربيين
قتل او رقيقين واذا اربق رقيقه
دين لم يسقط فيقضي من ماله او غنة
بمدار قاقه ولو اقترض حربي من
حربي او اشترى منه ثيابا سلما او قلاصا
جزيت دامت الحق ولو اتلف عليه فاسلما
فلا ضمان في الاصح والمال الماخوذ من
اهل الحرب فهو اغنية وكذا ما اخذه
واحتل او جمع من دار الحرب سرقه
او وجد كنهة اللقطة على الاصح فان

أن تكون له لمسلم وجب تعريفه والمقاتلين
التبسط في القسمة باخذ القوت ^م وما
يصلح به قحيم وشحم وكل طعام يعتاد
موتوا وعلف الدواب بينا وبيننا
ونحوهما وذبح ما كثر من الغنم والخصم
جواز الفاكهة وأنه لا تجب فيها الذبوح
وأنه لا يختص الجواز بمحتاج الطعام
وعلف وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق
الجيش بعد الحرب والحياة وإن
من رجع إلى دار الإسلام ومعه بقية
لذته ردها إلى الغنم وموضع التبسط

دارهم وكذا ما لم يصل عمران الاضطلام
في الاصح ولفانهم رخصته لو لم يجر
بغير الاعراض عن القصة قبل قسمة
والاصح جواز بدفع الخمس وجواز
لجميعهم وبطلانه من ذوى القرين
والبالمعرض كن لم يحضرون
مات فحقه لو ارثه ولا تملك الاقسمة
ولهم المالك وقيل يملكون وقيل ان
سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا
ويملك العقار بالاستيلاء كالمنفول
ولو كان فيها كلب او كلاب تنفع والتم

بعضهم قد لم يبارع اعطيه والافسحت
اليد لتكوى والافقع والصحيح ان يولد
المرأى ففزع عنوة وقد قسم ثم يذلول وقد
على المسلمين وخراجه اجرة يودي كل
سنة للصالح المسلمين وهو من عتاق ذلك
الى حديثه الموصى لولا ومن القادسية
الى حلوان عرضا قلت الصحيح ان الجرة
وان كانت داخلية في حد السواد
فليس لها حكم الا في موضع عرفى حلوان
وموضع شريقها وان ما في السواد
من الدود والمتاكن يجوز بيعه

قَالَ اللهُ اعْلَمُوا فَضَحْتُ مَكْرَهُ صَلَاحًا وَفَوْفًا مَرُومًا
وَارَضَهَا الْحَيَاةَ بِمِلْكٍ شَبَاعٍ فَضَلَّ بِصَمِّهِ
كُلَّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ مُخْتَارًا أَمَانًا حَرَمِيًّا
وَعَدَدَ مُحْصُونَ نَقْطَ وَلَا يَصِحُّ بِأَمَانٍ إِلَّا بِمَنْ
لَمْ يَفُتْ مَعَهُمْ فِي الْأَصَحِّ وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ
بَعِيدٍ مَقْصُودٍ وَبِكِتَابَةٍ وَدَسَالَةٍ وَيُسْتَرْ
عِلْمُ الْكَافِرِ بِالْأَمَانِ فَإِنْ رَدَّ بَطُلَ وَكَذَا
أَنْ لَوْ يَقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ وَتَكْفِي إِشَارَةِ مَعْنَى
لِلْقَبُولِ وَبِحَبِّ أَنْ لَا يَزِيدُ مَدَّةً عَلَى
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَفِي قَوْلِ الْجَوْنِ مَا لَمْ يَلْغُ
سَنَةً وَلَا يَجُوزُ أَمَانٌ يَضُوقُ الْمُسْلِمِينَ

كجائسون وليس للامان بهذا الامان ان
لم تحفظ خطته ولا يدخل في الامان^{٢١٩} الى
والله يدار الحرب وكذا ما معه منها
في الاصح الا بشرط والمسلم يدار كغيره
انك الله ان دينه استجبت له المجمع
والا وجبت ان لطافتها ولو قدر
اسير على حرب الزمة ولو اطلقوا
بلا شرط فله اخذنا لهم او على انهم في
امانة حرم فان تبعه قوم فليدفعهم
ولو يقتلهم ولو شرطوا ان لا يخرج
ان دارهم لم يخرجوا الوفاء ولو عاقد

الامام عليا يدل على قلعة وله منها حارس
جاء فان فتحت بدلالة الله اعطيت او
غيرها فلا في الاصح فان لم تفتح فلا شيء
له وقيل ان لم يعلق الجمل بالقرع فالجمل
مثل فان لم يكن فيها جارية او ماتت
قبل العقد فلا شيء او بعد الظفر قبل
التسليم وجب بدل او قبل ظفر فلا
في الاظهر وان اسلمت فالذهب
وجوب بدل وهو اجرة مثل وقيل قتل
كتاب الجزية صورة عقدها
اقر كرمدا الاسلام او اذنت له

في الامنكم بها على ان تبدلوا بغيره وتنفذ
والحكم الاسلام والاصح اشترط ذكر
قدرة هذا لفظ اللسان عن الله تعالى
ويستوفى صلى الله عليه وسلم ودينه
والاصح العقد موافق على المذهب
ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر
بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله
تعالى او رسولا او بامان مسلم صدق
وفي دعوى الامان وجه ويشترط
لغيرها الامان او نائبه وعليه الاجابة
ان اطلبوا الاجاسوسا خوفا ولا يعقد

الا لليهود والنصارى والمجوس والكل
من يهود او تنصر قبل النسخ او شككنا
في وقته وكذا ناعم التمسك بكتب
ابراهيم وزبور او وصلى الله عليه
ومن احدا يويه كتابي والاخر وثني
على المذهب فله اجرية على امرائه ونحو
ومن يدير في وجني ومجنون فان
نقطع جنونه كساعة من شهرين سنة
او كثيرا كيوم ويوم فالاصح تنفق الاثم
فاذا بلغت سنة وجبت ولو بلغ ابن
ذمى ولم يذل جزية الحق تمامه

وَالْحَقُّ فِيهَا عَقْدُهُ وَقِيلَ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ
وَالْمَذْهَبُ وَالْحَقُّ فِيهَا عَلَى رَأْيِ شَيْخِ^{٢١٨}
وَعَرِّمَ قَائِلُهُ وَيَذْهَبُ وَالْحَقُّ فِيهَا
يَحْضُرُ كَسْبٍ فَادَامَتْ سُنَّةٌ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ
بِقَوْلِهِمْ يَحْضُرُ يَحْضُرُ وَيُغْنِيهِمْ كُلُّ كَافِرٍ مِنْ
الْأَسْبَاطِ وَالْحَقُّ فِيهَا وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ وَالْمَذْهَبُ
وَالْإِيمَانُ وَقِيلَ أَيْ قِيلَ لَهُ الْإِيمَانُ فِي
كُلِّ فِقْهِ الْمَشْهُورَةِ وَلَوْ دَخَلَ فِيهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ
أَخْرَجَهُ مِنْ عَرْنَانٍ عَلِمَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ فَإِنْ
اسْتَأْذَنَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا لِلْمَسْلُوبِ
كَرْمَالَةٍ وَحَلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ

للتجارت ليس فيها كبير حاجة لم يادرك
بشرط اخذ شئ منها ولا يقيم الا في بلادهم
ويمنع دخول حرم مكة فان كان من غولا
خرج اليه الامام او نائب يستعمله وان
مرض فيه نقل وان خيف مرضه فانه
مات لم يدفن فيه فان دفن بشئ أخرج
وان مرض في عين من الحجاز وعظمت
المشقة في نقله ترك والا نقل فان مات
وتعد نقله دفن هناك فصل في الجوزة
دينار لكل سنة ويستحب للامام ^{كس}مما
حتى يأخذ من متوسط دينارين وعي

أرسلهم ولم يعقدت بالكثرة على أجواز
دشنة فيهم من المزموع فان أوفى الأصح
انهم تافضون فلو سلموا سلموا في أومات
مدهس من اجذيت من يتهم من كان
مقدمة على الوصلان ويسوع بينهما
من آدمي على المذهب أو في خلال سنة
نفسه وفي قول لاشي وتوخذ باحانة
فيجلس الاخذ ويقوم الذي ويطلق
رأسه وعني ظهن ويضعها في الميزان
ويقبض الاخذ الحية ويضرب لمن شبه
وكله مستحب وقيل واجب فعلى الأول

له توكل مسلم بالاداء وحوالته عليه وان
يضمها قلت هذه الهبة ما طلة وديعوى
استحقاقها اشد خطا والله اعلم ويستحب
للانعام اذا امكنه ان يشترط عليهم اذا جازوا
في بلادهم ضيافه من غيرهم من المسلمين
زايدا على اقل حنينة وقيل يجوز منها
ويجعل على غنى ومتوسط الا فقير
في الاصح ويذكر عدد الضيفان رجالا
وفرسانا وجنس الطعام والادوية
وقد هملوا لكل واحد كذا وعلف
الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة

وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلثة
أيام وقلوب قال قوم نودت الحزبية باسم^{٢٠} صل
لاخر يدق الامام اجابتهم اذ اراى ضعف
عليهم الركعة من خمسة ابعث شاتان و^{خمس}
وعشرين بنتا مخاض وعشرين ديناراً
ديكاً وما يتي درهم عشرة وخمس العشرات
ولو وجب بنتا مخاض مع جيران لم
يضعف الجيران في الاصح ولو كان
بعض نصاب لم يجب قسمة في الاظهر
ثم انا خود بعزمية فلا يؤخذ من مال الاجرة
عليه فصل يلزمنا الكف عنهم وضمان

فما تشلفه عليهم نفوساً وما لا يدفع احداً اليهم
عنهم وقيل انهم من ذواتهم لا يدفع احداً
الذم عنهم احداث كسيفه في الجحيم
احداثه واسلم اهل طيعة وما فتح عن
لا يحدون بها فيه ولا يقررون على كسيفه
كانت فيه في الاصح او ضلحاً بشرط الا
لنا وشرط اسكانهم وايقاء الكنائس
وان اطلق فالاصح المنع او لهم قوت
والهمم الاحداث في الاصح ويمنعون
وجوباً وقيل ندباً من دفع بناء على بناء
جارية مسلم والاصح المنع من المساواة وانهم

لو كانوا اعمهه منفصلة لم ينفوا وينفوا الذي
رسول خيل لاجلهم وقال انفسه وين^{كب}
باكانه وكتاب خيل جديد وارج
ولمجا الى الصيق الطريق ولا ينفوا ولا
يقتل من خيل يجلس ويومر بالاعتبار والذنا
فوق الشياطين فاذا دخل حمار في سلك
او تجرد عن ثيابه جعل في عنقه حاتم
جديد او رصاص وخنق ويمنع من
اسماعه المسلمين شركا وقولهم في عزه
والمسيح ومن اظهرا دمه وخنق
وناقه من وعيد ولو شرطت هذه

الامور الخالفوا لم ينتقض العهد بل
قالوا او امتنعوا من الجزية او من الجزية
حكم الاسلام انتقض واما في دين الله
او اصابها ابتكاح او دل اهل الحرب على
غور المسلمين او قتل مسلما عن دينه
او طعن في الاسلام او القرآن او ذكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء
فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد
انتقض والا فلا ومن انتقض عهد بقائه
جاء دفعه وقتاله او دفعه لم يجر الاخذ
بما منه في الاظهر بل يختار الاثام فيه

فتلاون قايوما وفداء فان اسلم قبل
الاحياء امتنع الوقى ولذا بطل امان
رجال لم يطل امان نساخهم والضبيان
في الاصح واذا اخار دمي بهذا العهد
والحقوق بدان الحرب بلغ المامن
باعتسب الهدنة عقدا ككفار اقليم
يختص بالامام ونائبه فيها ولبلدة
يجوز لو الى الاقليم ايضا وانما عقد الصلحة
كضعفنا بقله عدد واجبة اورجا اسلام
او بذل بحرية فلان لو كان جازت اربعة
اشهر لا سنة وكذا دونها في الاظهر

وَالضَّعِيفُ يَجُوزُ عَشْرَ سَنِينَ نَقُطُّ وَمَتَى
زَادَ عَلَى الْحَايِزِ فَقَوْلًا تَعْرِيقًا الْمَضْمُونِ
فَإِطْلَاقُ الْعَقْدِ يَفْسُدُ وَكَذَا شَيْءٌ فُاسِدٌ
عَلَى الصَّحِيحِ بَأَنِ شَرْطُ مَنَعِ ذَلِكَ أَسْرَانًا أَوْ
تَرْكِ بَالِنَا لَهُمْ أَوْ لِعَقْدِهِمْ ذَمًّا يَرْكَبُ
وَيُثَارِ أَوْ يَدْفَعُ مَالُ الْيَهُودِ وَصَحَّ الْهَدْيُ
عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا الْإِثَامُ مَتَى شَاءَ وَمَتَى
صَحَّتْ وَجِبَّ الْكَفَّ عَنْهُمْ حَتَّى يَنْقُضُوا
أَوْ يَنْقُضُوا بِتَصَرُّحٍ أَوْ قِتَالِنَا أَوْ كَاتِبَةٍ
أَهْلَ الْحَرْبِ يَقُولُ لَنَا أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا
وَإِذَا انْتَقَضَتْ جَانِبُ الْأَعْيَانِ عَلَيْهِمْ

في ثباتهم ولو نقض بعضهم ولم ينكر
الباقون بقول ولا ضل انتقض^{مهم} فيهم
الاضمان المكر والاعترا^{مهم} الوهم او علام
الامام ببقائهم على العهد فلا خوف
حيث اتهم^{مهم} ولا ينقض عهدهم اليهم في بيلتهم
الماضي ولا ينقض الدية بشبهة ولا يجوز
شرط رد مسطرة ياتين^{مهم} منهم فان شرط
فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان
شرط رد من جاء او لم يذكر رد الخوات
امر امل يجب دفع مهر^{مهم} الى زوجها في
الاظهر ولا ير^{مهم} دصبي ومجنون وكذا عبد

وَحُرَّ لَا عَشِيرَةَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَوَرَقَهُ
عَشِيرَةً تَطْلُبُهُ الْيَهُودُ إِلَى غَيْرِهَا الْإِلَاحَاتُ
يَقْدِرُ الْمَطْلُوبُ عَلَى قَتْلِ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبُ
مِنْهُ وَمَعْنَى الزَّادِ أَنْ يَخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ
وَلَا يَجْعَلُ عَلَى الزَّجْعِ وَلَا يَلْزِمُهُ الزَّجْعُ
وَلَهُ قَتْلُ الطَّالِبِ وَلَنَا التَّصْرِيحُ لَهُ
لَا التَّصْرِيحُ وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرُدَّ وَأَنْ
جَاءَهُمْ مُرْتَدًا مَتَا لَزِمَهُمُ الْوَفَاءُ فَإِنْ أَبَى
فَقَدْ نَقَضُوا وَالْأَخْطَرُ جَوَازُ شَرْطِ الْإِلَاحِ
كِتَابُ شُعْبَةُ الصَّيْدِ وَالذَّبَايحِ
وَكِتَابَةُ الْحَمِيلَانِ الْمَاكُولِ بَدَنُهُ فِي حُلُقٍ

الولي ان يقدد عليه ولا ينفق من حق
حيث كان وشروط ذابح وصايد ^{٢٢٢} على ملكه
وتحل ذكاة امته كناية عن شارك بحقوق
مسلم في ذبح او باسطينا حرم ولو ايرلا
كل من امة يمين فان سبق الة للمسلم
فضل او انتهاء الى حركة مذبح على ولو
انعكس او جرحا مقام او جهلا او مرتبا
ولم يدف احدهما حرم ويحل ذبح صبي
مميز وكذا غور مميز ومجنون وسكران
في الاظهر فكبر ذكاة اعني ويحل مصيد
بري وكلب في الاصغر ويحل ميتة النمل

والجراد ولو صادها مجوسى بقى لئلا يلدوه
المشوق لد من طعام كحل و فاطمة اذا اراد
معه فى الاصح ولا يقطع بعض بيوت فانه
فصل او يلع بتمكة حنية فى الاصح واذن عني
صديقاً مشوق حشا او بعير اندا وشاة شري
يسهم او ان سل عليه جارحة فاصاب
شئاً من بدنه ومات فى الحال حل ولو
تردى بعير وخنق فى بئر ولم يكن قطع
حلقوبه فكذلك قلت الاصح لا يعمل بالبرال
الكلب وصحى الزواجر والشاشى
خالفه اعلم ومتى ينسرحوفه بعدوا او

أو استغناء من يستغنى به فقدود عليه
ويكفي في الناذي المتزدي جرح يفي^{٢٢٥}
إلى الوضوء قبل يشترط مذق
وأذا ارسل سهمًا أو طائرًا أو طائرًا
حيثما ضربه ومات فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة أو أذنه أو يهد
ذبحه بلا نصير بان سل السكين فأت
صل مكان أو امتنع بقوته ومات قبل
المعدن حل وان مامع لنقصين بان
معه سكين أو غصبت أو شبت في القدر
حرم ولو رماه فقدن نصفين حلال

وَلَوْ أَبَانَ مِنْهُ عَصَا الْجَرْحِ مَذْفُوعًا حَلَّ
الْعُضْوُ وَحَلَّ الْبُذَّةُ أَوْ بغير مَذْفُوعٍ
ذِيحَةٍ أَوْ جَرْحِهِ جَرْحًا آخَرَ مَذْفُوعًا جَرِمَ
الْعُضْوُ وَحَلَّ الْبَاقِي فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ مِنْ ذِيحَةٍ
وَمَاتَ بِالْجَرْحِ حَلَّ الْجَمِيعُ وَقِيلَ يَجْرِمُ
الْعُضْوُ ذِكْوَةَ كُلِّ حَيَوَانٍ قَدْ رُفِيَ لِيَقْطَعَ
كُلُّ الْخَلْقِ وَهُوَ مَخْرُجُ النَّفْسِ وَالْمَرَى
وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَيَسْتَحِبُّ قَطْعُ
الْوَدَجَيْنِ وَهَذَا عَرَفَانِ فِي صَفْحَتِي الْعَتَقِ
وَلَوْ ذِيحَهُ مِنْ فِقَاعٍ عَصَى فَإِنَّ اسْعَ
فَقَطَعَهَا لَخَلَقَ وَمَا لَمْ يَفِ بِهِ حَيَاةٌ

مُسْتَعِظٌ بِمَنْعِلٍ وَالْأَمْلَاقُ كَذَا إِدْخَالُ مُسْكِينٍ
بِأَمْرِ عَمَلٍ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ فَخْرٍ أَيْلٍ وَدَجْجٍ بَقَرٍ
وَعَنْهُمْ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ
وَأَمَّا مَعْقُولٌ رَكْبَةٌ وَالْبَقْرَةُ وَالشَّاةُ
مُضْطَمَّةٌ لِحُلِيِّهَا الْأَيْسَرُ وَتَرْكُ خُلُقِهَا
الْيَقْنَى وَتَحْلِيلُ فِي الْقَوَائِدِ وَتَحْلِيلُ
شَفَرَةٍ وَتَحْلِيلُ الْقَبِيلَةِ دَيْحَةٌ وَأَيْلٌ يَقُولُ
بِسْمِ اللَّهِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَلَا يَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ وَتَحْلِيلُ عَمْدٍ فَصْلٌ
يَحْلِلُ فِيهِ مَقْدُونٌ عَلَيْهِ وَتَحْلِيلُ خَيْرٍ بِكَ
تَحْلِيلُ خَيْرٍ كَحَدِيدٍ وَتَحْلِيلُ وَتَحْلِيلُ

وَحَشِيبٌ وَقَصَبٌ وَجَرٌ وَزُجْجٌ لَا طَوْلَ
وَسَنَاءٌ وَمَا مِنْهُنَّ إِلَّا مَعْلُومٌ فَلَوْ قَتَلَ وَتَقَدَّرَ
أَوْ ثَقُلَ مَحْدَدٌ كَبِنْدَقَةٍ وَتَقَدَّرَ هَرَبُهُمْ
بِالْأَنْصِلِ وَلَا حِذَاءَ وَسَهْمٍ وَبِنْدَقَةٍ وَجَرٍ
فَصَلَّ وَأَثَرٌ فِيهِ عَوَضُ السَّهْمِ فِي مَرْوَةٍ
وَمَاتَ بِهَا أَوْ اخْتَنَقَ بِأَجْبُولِهِ أَوْ ضَا
سَهْمٍ فَوَقَعَ بَارِضٌ أَوْ جَبَلٌ تَرَسَّطَ مِنْهُ
حَرَمٌ وَلَوْ أَصْدَبَهُ سَهْمٌ بِالْهَوَاءِ فَسَقَطَ
بَارِضٌ وَمَاتَ حَلٌّ وَجِلَّ الْأَصْطِيَادُ
بِإِوَارِخِ النَّتَبَاعِ وَالطَّيْرِ كُلِّبِ وَفَهْدِ
وَبَارِزِ وَشَاهِدِ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مَعْلَةً

بأن تترك من جارية التبعاع من جرح صاحبه
وأن تستر نسل يابوس عليه وفتيك الصيد
ولا تأكل مما يشترط تركه الأكل في
جارية الطير في الأظهر ويشترط
تكون رجليه اللامود بحيث يظن تأديب
الجارية ولو ظهر كونه معذرا أكل
من لحم صيد لم يجعل ذلك الصيد في
الأظهر فيشرط تعليم جديد ولا اثر
للحق الذم ومعض الكلب من الصيد
يخشى ولا يمتزانه لا يعنى عنه وأنه يكفي
غسله أو تراب ولا يجب أن تقور

وَيُطْرَحُ وَلَوْ تَحَامِلُ الْجَارِحَةُ عَلَى صَيْدٍ
فَقَتْلُهُ بِثَقْلِهَا حَلٌّ فِي الْأَطْفَالِ وَلَوْ فِي
يَدَيْهِ سَكِينٌ فَسَقَطَ وَالْجَارِحَةُ بِصَيْدِهَا
أَوْ احْتَكَّتْ بِهِ شَاةٌ وَهُوَ فِي يَدَيْهَا فَانْقَطَعَ
حُلْفَتُهَا وَمَرَّتْ بِهَا أَوْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ
بِنَفْسِهِ فَقَتَلَ لَمْ يَحُلْ وَكَذَلِكَ اسْتَرْسَلَ
فَأَعْرَاهُ صَاحِبُهُ فَرَادَ عَدُوَّهُ فِي الْأَصْحَى
وَلَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ بِأَعَانَةِ رَجُلٍ حَلٌّ وَلَوْ
أُرْسِلَ سَهْمًا لاختِيار قُوَّةٍ تَمَازَى إِلَى غَضٍّ
فَمَا عَرَضَ صَيْدٌ فَقَتَلَهُ خَيْرٌ مِنْهُ فِي الْأَصْحَى
وَلَوْ قُبِضَ صَيْدٌ أَطْنَهُ حَجَرًا أَوْ يَنْزَبَ

ظنوا فاصابوا واحدة حلت وان قصد
واحدة فاصاب غير ما حلت في الاصح
ولا يوجب غيب عنه الكل والصيد واحد
مستلهم وان خرج منه غيب ثم وجد
مستلهم الاظهر فصل بملك الصيد بضبطه
بيد من يخرج مدفوف وبان مان وكسر
جناح ويوقعه في شبكه نصبا وانما
الذي يضيق لا يغفل منه ولو وقع صيد
في ملكه وصاب مقدورا عليه يتوكل به
لم يملكه في الاصح ومتى ملكه لم يزل ملكه
بانفلا ولذا بان سال المالك له في الاصح

و لو نقول حمامه الى برج صغير لن نجد
 فان اختلطت في عشر التبر لم يكسب سبع
 و حبت شيئا منه لثالث التبر لو لم يكن احد
 في الاصح فان باعواها فالعدد معلوم و القيمة
 سوية صحت الاطلاق لو جرح الضياعان
 متساويان فان دفن الاول فله ثلث
 او من فله ثمان دفن الثاني يقطع طبق
 و يرى فهو جلال و عليه الاول فانقص
 بالذبح وان دفن لا يقطعها او لم
 يذفن و مات بالجرحين فله ثلثه
 الثاني الاول وان جرحا متساويا دفنا

او انما لم يهاوا ان ذنبا جديها اولين
دون الاخرين فله وان ذنبا واحد
الخير في حمل السابق حرم على المذنب
كما ينبغي ان لا يذبح في سنة لا يجب
الا بالترام واما من يذبح في كل يوم
تسعة ولا يظفر في عشر ذي الحجة
يضحي وان يذبحها بنفسه ولا يشهد
ولا يصح الا بابل وبقرة وغنم وشرط
ابل ان يطعن في السنة السادسة وقد
يوسف في الثالثة وضان في الثانية
وتجوز درواتي وخصوق والبعير

والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد
بغير تمرين لرضائ ثم معز وسبع شاة
افضل من بعير وشاة افضل من بعير
وشاة افضل من مائة كرفي بعير وشاة
سلامة من عيب ينقص الحيا فلا خير في
عجفاء ومجنونة ومنطوعة بعض اذن
وذاث عرج وعوي ومرض وجرب
يتن ولا يضرب سيرها ولا تقدر قوتها
وكذا شق اذن وخر قها وثقبها في
الاعم قلت الصحيح المنصوص يضرب
الجرب والله اعلم ويدخل وقتها اذا

ان تفتت الشمس كرم يومها البحر فمضى
ولم يترك من كسبين وخطيبين خفيفين وفي
حتى ففتت البحر للنشوي ففتت ارتفاع
الشحن ففتت في الشرط ظلوا بها ثم مضى
وقدما في كسبين والخطيبين والله اعلم
ومن نور معينه فقال الله على ان اصبحي
بهذه لزمه دعوها في هذا الوقت فان
تلفت قبله فلا شيء عليه فان اتلفتها لزمه
ان يشترى في قيمتها مثلها ويذبحها
فيه وان نذرت في قيمته ثم عيّن لزمه
ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه

في الاصح وتعد طهنية عند الذبح وان لم
يسبق تعين هو كذلك ان قال بصلها اصبحت
في الاصح وان وكل بالذبح فهو عندنا عطا
الوكيل او ذبحه وله الاكل من اخصيته
تطوع وما عظام الاخصية لا تملككم وكل
فلما وعيه قول نصيبنا والاصح ويجوز ان
تصدق ببعضها او لا فصل بأكملها الا انما
يتبرك باكلها او يتصدق بمجاريها له او
يتصدق به وقولنا الواجبية يدفع وله اكل
كله وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لغيره
فان اذن سبكه في قعره ولا يضحي بها

بلا أدب ولا فصحة عن الغير يغير أذنه
ولا عن ميتة وان لم يوص بها فصل يسكن
ان يغفر عن غلام شاعين وجار يشاء
وسنها في سلاستها ولا كل والتصدق
كالأطعمة وليس طيبها ولا يكسر عظيم
في ان يبدع مع يورسابع ولادته فيسكن فيه
أو يخلق رأسه بعد ذبحها أو يصدق
منه ذهباً أو فضة أو يودن في أذنه
حين يولد ويحك بئر كذا أو الأظلمة
حيوان البحر السمك منه حلال كيف
نات وكذا غير في الأصح وقيل لا وقيل

ان اكل مثله في البر حل والا فلا كليل و حمار
وما عيش في بر و حجر كصفحة و سلطان
وحية حرام و حية ان البر حل منه
الانعام و الخيل و بقرة و حش و حمار
و ظئ و ضبع و ضب و ارب و ارب و ارب
و ارب و ارب و ارب و ارب و ارب و ارب
و حمار اهلي و كل ذي ناب من السباع
و يغلب من الطير كاسد و قمر و ذئب
و دبة و فيل و قرد و باز و شاهين
و صقر و نسر و عقاب و كذا من ارب
و من و حش في الاصم و حجر و ارب

١٧

فمنه كحية وعقرب وعراب يقع حذاء
٢٢٢
وكان من كل شئ طائر وكذا من حمة وبقاش
والاصح حل عراب من ع وطر من ببقاش
وطائر من ح وطر من ببقاش
والبقرة وديج وجرار وجرار وجرار
وهدوء وطر على شكل عصفور وان
اختلف لونه ونوعه كمنذ ليس
وصفون وندود وداخلاف وثل
وتحل وذباب وحشرات كحشرات
ودود وكذا ما تولد من ما كول وبن
وما لا نص فيه ان استطابه اهل بيها

وطباع سليم من العرب في حال رفاهية
حل وان استغنى فلا وان يحل اسم
حيوان سئلوا عن عمل بئلهم وان لم
يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه وذلك
ظهور ففان لحم جلاله حرم وقيل بكم
قلت الاصح يكن والله اعلم وان
ظاهر فطابق حل ولم تنقص ظاهر كل
وديس ذاب حرم وما كسب بخاسر
نقص كجاسة ولكن مكره وليس ان
لا ياكله ويطعمه رقيقه وناضجه وحل
جنين وجد ميتا في بطن مذكاة ومن

خاف على نفسه ميتا او مرضا نحو امكا
و وجد ميتا من ماله اكله و قيل يجوز
ان يوقع حلالا لان ميتا لم يحن غير ميت
الزمن و لا يفي قول بشيع و لا يظهر
شد الامر من الايمان بخلافه ان يقتصر
و على كل آفة اوقعت و قتل ميتا حيا
لا ذنب و مستحان و يحسب حرمة قتله
الا صرح بقتل القبي و المرأة الحرة
للاكل و الله اعلم و لو وجد طعام غائب
اكل و غرم ان يحضر مضطرا لم يلزمه
بذله ان لم يفضل عنه فان اشر مسلما